المقياس : أخلاقيات العمل

المستوى : الثانية ماستر – الأدب العربي القديم + لسانيات تطبيقية

أستاذ المقياس : عاشور عبد الكريم

المحاضرة رقم -1-

تركز هذه المحاضرة على محورين أساسين هما : أولا /مفهوم الفساد ، ثانيا/ قراءة في المنظورات المفسرة للفساد.

أولا : مفهوم الفساد

يمثل الفساد احد المعضلات الحقيقية لنمو وتطور المجتمعات ، انطلاقا من تأثيراته السلبية على كل البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وتجذره في هياكل الدولة أين يعرقل من حركية النمو والتنمية ، ناهيك بأنه يفشل كل مشاريع الإصلاح ، مهما كانت مضامينها ومستويات الإنفاق عليها .

فالفساد الذي يتجسد في المنظومة القانونية والسياسات الاقتصادية ، والاجتماعية كفيل بان يهدد استقرار الدولة ، ورقيها ، و يضعف من أدوارها المحورية على المستويين الداخلي والخارجي ، خاصة أمام التأخر في اكتشاف محدداته ومعرفة قنواته .

1- تعريف الفساد في اللغة

قبل التطرق الى التعاريف الاصطلاحية المختلفة للفساد وجب الإشارة إلى مدلوله في اللغة العربية . يقال في **اللغة العربية** فسد الشيء إذا لم يعد صالحا ، وغالبا ما يأتي فساد الشيء من ذاته أما لفظ الإفساد فيدل على تحققه بفعل خارجي ، والفساد في الشريعة الإسلامية يستمد معانيه من آيات القرآن الكريم التي تداولنه وقد تجاوزت الخمسين أية[1] .

الفساد من فسد ضد صلح ، فهو فاسد وفسيد من فسدى ، والفساد اخذ المال ظلما، والمفسدة ضد المصلحة ، واستفسد ضد استصلح .[2]

أما في **اللغة الفرنسية** يعني الفساد la corruption إجراءات الرشوة أو رشوة شخص ما ، أو محاولة رشوة المسؤول ، كما جاء من معانيه بأنه العمل المنحرف ؛ أو حالة الانحراف ، أو فساد الأخلاق .[3]

2/الفساد اصطلاحا

للفساد بوجه عام تعريفات عديدة تختلف في نظرتها وطابعها وفلسفتها ، فهناك من التعريفات ما تربطه بالبعد الحضاري وما فيه من قيم وتقاليد ونظم عقائدية وسياسية وبيئية ، في حين ترى التعريفات الأكاديمية الفساد نتاج التسيب والفوضى أو استجابة للحاجة أو العوز أو رد فعل لأوضاع سياسية أو نفسية أو اجتماعية محددة[4].

2-1/ تعريف منظمة الشفافية الدولية : عرفت منظمة الشفافية الدولية الفساد "بأنه استغلال السلطة في المنفعة الخاصة " [5].

يركز هذا التعريف على أداء الموظف العام وما ينتج عنه من مخالفات وتجاوزات لنظم ولوائح إدارات الأجهزة الحكومية ، وما يفرزه التخلي عنها من إخلال بالمصلحة العامة لصالح خدمة المصالح الخاصة واستغلال النفوذ .

2-2/ تعريف البنك الدولي : يعرف البنك الدولي الفساد انطلاقا من تعريف الأنشطة التي يمكن أن تندرج تحت تعريف الفساد ، حيث يرى أن **"الفساد هو إساءة استخدام الوظيفة العامة للكسب الخاص ، فالفساد يحدث غالبا عندما يقوم أي موظف بقبول أو طلب أو ابتزز رشوة لتسهيل عقد، أو إجراء طرح لمنافسة وعامة ، كما يتم عندما يعرض وكلاء أو وسطاء ، أو أعمال خاصة بتقديم رشاوى بهدف استفادتهم من سياسات أو إجراءات عامة ، بهدف التغلب على منافسين ، وتحقيق أرباح خارج الأطر القانونية المسطرة ، كما يمكن للفساد أن يحصل عن طريق استغلال الوظيفة العامة من دون اللجوء إلى الرشوة ، وذلك بتعيين الأقارب ، أو سرقة أموال الدولة مباشرة" [6].**

2-3/ تعريف الفساد عند بعض المفكرين

حسب **كليتجارد Robert klitgaard** أن الفساد يحدث أثناء تحول الخدمة العمومية إلى خدمة خاصة ، إذ يحاول كل مسئول في جهاز الخدمة العامة استغلال وظيفته من اجل تحقيق مكاسب شخصية عن طريق احتكار سلطة اتخاذ القرار، وحيازة حرية التصرف ، إذ يمنح المشاريع والصفقات والخدمات لمن يدفع أكثر وتحقق له عوائد اكبر فليجأ إلى تعقيد الإجراءات الإدارية أمام الشركات الداخلية والخارجية أو المؤسسات الخاصة والعمومية ، مما يجعل من الرشوة الوسيلة الأنجع ليسهل الحصول على الخدمات ويسرع الإجراءات . [7]

وبالتالي يعتبر **روبرت كليتجارد** أن وضع مفهوم دقيق للفساد يبقى من اكبر التحديات التي تواجه محلليه ، لأنه يتسم بالغموض وصعوبة التجديد ، ذلك أن كيفية تعريف الفساد تختلف من شخص لآخر فمعظم الناس يعرفون الفساد عندما يرونه ، والمشكلة أن مختلف الناس يرونه بشكل مختلف .[8]

لقد ثبت أن تقديم تعريف مقبول للفساد احد الصعوبات الحاصلة لان العديد من التعريفات المتاحة تتعلق بإساءة استخدام السلطة من جانب المسؤولين العموميين ، على سبيل المثال ، الفساد هو إساءة استخدام السلطة من قبل موظف عمومي تجاه القطاع الخاص ، و أن استغلال المناصب العامة لتحقيق مكاسب خاصة هو فساد. لكن هناك ما يسمى بالفساد النبيل ؛ الفساد الذي يهدف إلى تحقيق مصلحة عامة بدلا من مكاسب خاصة. مثال ذلك ما يقوم به ضابط

الشرطة الذي يختلق الأدلة لتأمين إدانة تاجر مخدرات معروف. في الجهة المقابلة نجد المواطنين العاديين - على عكس المسؤولين الحكوميين- من يكذب عندما يدلي بشهادته في المحكمة وبالتالي يفسد العملية القضائية[9].

قد يؤدي الفشل في تقديم تعريف نظري لمفهوم الفساد لمجرد تحديد الفساد تبعا لجرائم قانونية أو أخلاقية محددة ، مثل الرشوة . ومع ذلك فإن حالات الفساد النموذجية تشمل خلق الشرطة للأدلة ، والتعدي على القسم الذي يؤدونه ، وإساءة استخدام السلطة ، والاستخدام الاحتيالي لأموال السفر من قبل السياسيين ، حشو صناديق الاقتراع بأوراق تصويت مزيفة للفوز في الانتخابات ، وتزوير النتائج التجريبية لتحسين الحالة الأكاديمية للفرد . بالتالي فالجرائم القانونية و / أو الأخلاقية ستكون طويلة جدًا ، بل وطويلة بشكل غير محدد. على أي حال ، تسمية مجموعة من الجرائم التي يمكن اعتبارها حالات الفساد لا تغني عن الحاجة إلى تفسير نظري أو شبه نظري لمفهوم الفساد. الفساد في الأساس ظاهرة أخلاقية ، وليس ظاهرة قانونية. لذلك توجد العديد من الأعمال الفاسدة غير قانونية أو يجب أن تكون غير قانونية ، وهكذا . [10]

ثانيا / قراءة في المنظورات المفسرة للفساد

اختلفت المنظورات في تفسير أسباب الفساد على النحو التالي :

1/ الفساد من منظور علم الاقتصاد : و ترجع الفساد إلى البحث عن الريع ، وهذا ما يراه أنصار نظرية الاختيار العام ، والتي يرجئ أنصارها أسباب الفساد إلى التفاعل بين الزبائن ، العملاء " سواء كانوا قطاعاً عائلياً أو مواطنين عامين أو سياسيين أو رسميين عموميين، وأفراد آخرين يتصفون بالفساد.وطبقاً لـ GOLTURJ فإن هذا الرأي لم يأخذ في اعتباره دور الموظفين الرسميين في الدولة في التعيين على الوظائف ووضع العقوبات والحوافز مما يشكل بيئة مناسبة للمؤسسات والقطاعات التي يحدث في نطاقها الفساد .[11] إذ يشكل الفساد أكثر التهديدات الكبيرة للدول الديمقراطية الجديدة والقديمة على حد سواء ، ويتفق صناع القرار والخبراء والعلماء حول التأثير السلبي للفساد ، على الجوانب الاقتصادية بشكل جعل معدلات النمو الاقتصادي متدنية ومنخفضة [12].

2/ الفساد من منظور علم السياسة : فقد تباينت وجهات نظرهم ، فمنهم من يرى أن الفساد دالةٌ لنقص المؤسسات السياسية الدائمة وضعف وتخلف المجتمع المدني . ومما يؤخذ على هذا الرأي نظرته لقوة الديمقراطية السياسية والإصلاحات السياسية باعتبارها مؤثراً هاماً على التغيرات الدائمة في سلوك الموظفين العموميين للحد من استفحال ممارستهم الفاسدة . وهناك فئة من السياسيين ترى أن الفساد وسيلة للمحافظة على هياكل القوى القائمة الفاسدة

ونظم السيطرة السياسية ، ولهذا فإنهم يشككون في الفاعلية المحتملة للإصلاحات السياسية والهيكلية . وعلاوة على ذلك فإن تلك الآراء اعتمدت في تحليلها للفساد على نموذج بسيط مبالغ في تحديده كما في نظرية الاختيار العام ، أو على تقسيمات وصفية تنتشر في مجال العلوم السياسية .[13]

3/ الفساد من منظور علم الاجتماع السياسي : اعتبر العديد من باحثي علم الاجتماع السياسي أن الفساد عبارة عن خلل اجتماعي نتيجة عدة عوامل تاريخية واجتماعية وثقافية هذا الخلل يأتي نتيجة صراع وتنازع بين جماعات مختلفة داخل المجتمع الواحد ، يتجه للنمو كلما زاد الصراع بين القيم المتضاربة في المجتمع[14] . ويأتي عالم الاجتماع الفرنسي بيير بورديو Pierre Bourdieu بـ **"رأس المال الرمزي "** ليقابل به **" رأس المال المادي "** الملموس والمتعارف عليه ، فهؤلاء الذين يقبضون على مقاليد ومكونات في ثنايا هياكل السلطة لهم دور مهم في إعادة "إنتاج الفساد" في العديد من بلدان العالم الثالث ، وسد الطريق أمام عمليات التراكم الإنتاجي[15] .

هناك تعاريف أخرى للفساد تركز على الجانب الأخلاقي ترى بأن "الفساد انحراف أخلاقي لبعض المسؤولين العموميين" وهنا يشتمل الفساد على الرشوة والاختلاس والغش والتهرب الضريبي، وغير ذلك. لكن هذا التعريف يركز على بعد واحد للفساد هو البعد الأخلاقي إلا أن هذا البعد وإن كان مهماً وأساسياً إلا أنه يتعلق بجانب واحد، وهو نسبي ويختلف من مجتمع إلى آخر ومن زمان إلى آخر.. [16] حيث يشتمل الفساد على الرشوة ، والاختلاس ، والغش والتهرب الضريبي وغير ذلك"[17] .

انطلاقا مما سبق يمكن القول أن الفساد هو ذلك الفعل الذي ينافي سلوك الجماعة العام أو السلوك الملتزم بالقيم ، الذي يدافع للمصلحة العامة فكرا وممارسة ، ويقوض العمل بالنظم واللوائح التي وجدت حماية للمصلحة العامة وديمومتها .

4/ الفساد من المنظور القانوني : وفق هذا المنظور يعرف الفساد بأنه " نية استعمال الوظيفة العامة بجميع ما يترتب عليها من هيبة ونفوذ وسلطة لتحقيق منافع شخصية مالية أو غير مالية ، وبشكل مناف للقوانين والتعليمات الرسمية " [18] . حيث يحصر الفساد في تجاوز القانون المتمثل في استعمال الوظيفة العامة ، ويعاب عليه استعماله لمصطلح النية ، لأنها لا تعتبر عملا مجرما يؤاخذ عليه القانون ، وأيضا لم يتضمن إيضاح للهدف والمنفعة المتأتية من الفساد كما يكون هدف الموظف العام تحقيق أهداف للآخرين وليس لنفسه ، كما يحصر الفساد في نوع واحد وهو الفساد الإداري ويهمل باقي الأنواع والأشكال الأخرى للفساد

[19].

وفق هذا الاتجاه يفسر **الفساد**[20] بأنه سوء استغلال السلطة الموكلة للموظف ، ووجود الفساد هو نتيجة إخلال كلي أو جزئي بالمهام المكلة للموظف العام والسلطة الممنوحة له ، فغياب الالتزام بالإطار القانوني والمؤسسي العام الحامي للمصلحة العامة ، عن طريق فرض منطق المساواة والعدالة في تعامل القطاع العام مع الأفراد والمتعاملين في شتى المجالات ، له من الإمكانية أن يشيع وينشر الفساد على اختلاف مواضيعه وطرقه وحجم الاستفادة منه .

في نفس السياق عرف **البنك الدولي world Bank** الفساد تعريفا واسعا ، إذ يرى أن الفساد هو استغلال الموظف العام للوظيفة العامة من اجل تحقيق امتيازات خاصة ، ومكاسب شخصية في صورة أن يقبل المسئول أو يوصي بقبض رشوة ، أو ابتزاز ، حيث أن من صور الفساد ذلك التحايل من طرف الوكلاء لدى القطاع الخاص بواسطة دفع الرشاوى ، من اجل إبعاد شفافية التنافس في مختلف المشاريع العامة ، كما يمكن أن يحدث فساد دون وجود الرشوة ، المحسوبية ، المحاباة ، من خلال سرقة ممتلكات الدولة ، أو تحويل إرادات الدولة .[21]

يشير هذا التعريف إلى توضيح تلك الممارسات الممنوعة التي تجسد كل صور الفساد ، ولعل في مقدمتها تلك الاستخدامات للرشوة على نطاق واسع Bribery is widespread وما تؤديه من تعطيل للمصالح وإشاعة للفساد وتكريسا له ، أين أصبح تقديم الرشوة وقبضها من المسلمات لدى العديد من موظفي الأجهزة الحكومية ورجال الأعمال .

5/ المنظور الإسلامي للفساد : يفهم المدلول الإسلامي للفساد من خلال ماجاء في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة حيث يمكن استعراض معاني تلك الألفاظ في فيما يلي :

1-5 **/مدلول الفساد في القرآن الكريم :** لقد أعطى القرآن الكريم توصيفا دقيقا لمصطلح الفساد يوضح مدلولاته ومعانيه . "حيث ورد مصطلح الفساد في نحو خمسين موضعا ، وجميعها لها مدلولات تبين نظرة القران الكريم لهذه الآفة الخطيرة ، ويلاحظ أن هناك شبه تلازم بين مصطلح الفساد وبين الأرض ، حيث ورد هذا التلازم في نحو أربعين آية ، وهي بلغة الحساب ثمانين بالمائة تقريبا من مجموع آيات القرآن تستعمل الفساد بمعنى أوسع إذ يشمل الفساد العقائدي والسياسي والحكمي والأمني والمالي والإداري" . [22]

بذلك يأتي مدلول الفساد في القران الكريم في معان عدة منها : [23]

- الفساد بمعنى (الجدب والقحط) كما في قوله تعالى ﴿ ظَهَرَ ٱلْفَسَادُ فِي ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي ٱلنَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ ٱلَّذِي عَمِلُوا۟ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴾ [24].

- الفساد بمعنى (الطغيان والتجبر) كما في قوله تعالى ﴿ تِلْكَ ٱلدَّارُ ٱلْآخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا ۚ وَٱلْعَٰقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ ﴾ [25].

كما ورد مصطلح الفساد في معان أخرى في القرآن منها : [26]

- الفساد كمقابل لمصطلح الصلاح كما في قوله تعالى ﴿ وَلَا تُفْسِدُوا۟ فِي ٱلْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَٰحِهَا ﴾ [27] وقوله تعالى ﴿ ٱلَّذِينَ يُفْسِدُونَ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا يُصْلِحُونَ ﴾ [28].
- تهديد الحياة الآمنة وترويع الآمنين بقطع الطريق عليهم وإزهاق أرواحهم ونهب أموالهم في قوله تعالى ﴿ إِنَّمَا جَزَٰٓؤُا۟ ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَسْعَوْنَ فِي ٱلْأَرْضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُوٓا۟ أَوْ يُصَلَّبُوٓا۟ أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم مِّنْ خِلَٰفٍ أَوْ يُنفَوْا۟ مِنَ ٱلْأَرْضِ ۚ ذَٰلِكَ لَهُمْ خِزْىٌ فِي ٱلدُّنْيَا ۖ وَلَهُمْ فِي ٱلْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ [29].

مما سبق مدلول الفساد في القران الكريم مدلولا شاملا لجميع أنواع الفساد وصوره حيث جعل الإسلام المعاصي فسادا في الأرض ، فكل المخالفات خروج عن جادة الصواب وانحراف عن الطريق المستقيم سواء كانت هذه المخالفات في مجال السلوك أو مجال الجرائم أو الحقوق المدنية أو الحقوق العامة . [30]

2-5/ مدلول الفساد في السنة النبوية : جاءت الأحاديث النبوية الكثيرة التي تحمل لفظ الفساد وكلها توافق المعانى التي جاء به القرآن الكريم حيث دلت على

تلف الشيء وذهابه .[31] يقول الرسول صلى الله عليه وسلم (أَلا وَإِنَّ فِي الْجَسَدِ مُضْغَةً إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، أَلا وَهِيَ الْقَلْبُ).[32]

واهتمام الإسلام بموضوع الفساد يظهر في صور عديدة من إحداها صورة المعالجة لتلك الظاهرة ، حيث قام الخليفة عمر ابن الخطاب رضي الله عنه بمحاسبة عماله على البحرين والبصرة ، عن أموال جرت في أيديهم بعد إسناد الولاية إليهم ، حيث قام باسترداد تلك الأموال وأودعها بيت المال ، وبالتالي فتعاليم الإسلام في مكافحة الفساد قد تم إرسائها على نهج المحافظة على الأمانة .[33]

فالفساد بإطاره التقليدي كان ولا يزال يعرف بأنه ذلك الانحراف عن القيم والأخلاق الاجتماعية والدينية المستقرة والشائعة لدى غالبية السكان، وفيما بعد أضيف له الانحراف الوظيفي، والمهني بعد أن أصبحت للمهن والوظائف العامة والخاصة قيم ومعايير موضوعة من طرف الاتحادات والنقابات والمنظمات[34] .

و خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين جاءت تعريفات جديدة للفساد ، بينت مجاملة دبلوماسية للفساد وممارساته ، وتنم كما يرى أصحابها عن تفهم لأسبابه ومبرراته ، وبالتالي تتعاطف مع بعض هذه الممارسات ، وترى بان هناك مستوى مقبولا من الفساد ، ينبغي للتنظيم والمجتمعات القبول به ، إن أرادت معايشة العصر[35] .

كما يورد تقرير التنمية في العالم لسنة 1997 تعريفا للفساد على انه " سوء استخدام السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة " ، ويتجه تعريف أخر للفساد ويعتبره بأنه " استغلال السلطة للحصول على ربح ، أو منعة أو فائدة لصالح شخص أو جماعة أو طبقة بطريقة تشكل انتهاكا للقانون ، أو لمعايير السلوك الأخلاقي الراقي[36] .

ويمكن هنا تقديم توضيح حول مسألة القطاع العام والخاص وقضايا الفساد ، حيث انه لا يمكن استثناء القطاع الخاص من الفساد ، ولما تتكلم اغلب التعاريف عن فساد الموظف العام ، فانه لا يمكن بأي حال من الأحوال استثناء الموظف الخاص ، فكلاهما يؤثر سلبا في ويسهم في معادلة الفساد غير انه انطلاقا من أن الكم الهائل من الدراسات التي تناولت الفساد جاء معظمها في سياق الإصلاح السياسي ، كان التوجه والتركيز أكثر على الفساد في القطاع العام في اغلب التعاريف التي جاءت بها تلك الدراسات .

ضمن هذا السياق طرحت منظمة الشفافية الدولية تعريف للفساد يضيف لتعريف البنك الدولي القطاع الخاص ، وذلك بتعريف الفساد بأنه " إساءة

استغلال السلطة المخولة لتحقيق مكاسب خاصة ، والسلطة المخولة قد تكون في القطاع الحكومي ، وتتحقق بالموظف العام ، كما قد تلحق السلطة وتخول للعامل في القطاع الخاص[37]

ولا يخلو هذا التعريف من القصور لصعوبة حصره لكل جرائم الفساد ، وأهمها جريمة غسيل الأموال ، التي ليس فيها إساءة لاستغلال أي سلطة في القطاع العام ، أو القطاع الخاص ، خاصة إذا لم يكن هناك تعاون بين مرتكب الجريمة وأي مسئول آخر. [38]

تأسيسا على ما سبق لا يمكن إهمال قضايا الفساد في القطاع الخاص مقابل القطاع العام ، فهما معا أصبحا شريكان في بعث الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي في الدولة العصرية ، التي تبني مؤسساتها وفق منطق الحكم الرشيد الذي ينطلق من ضرورة وجود التفاعل بين مكونات ثلاث : هي القطاع العام ، القطاع الخاص ، المجتمع المدني ، في إطار التسيير التشاركي للإشارة فانه يصعب مراقبة أي موظف ، مهما كانت طبيعة عمله ، أو قطاعه (عام ، خاص) ، ورصد كل نشاطاته لتضييق دائرة الفساد داخل المنظمة ، أو القطاع المهني أو الشركات أو ..الخ[39] .

في جانب آخر هناك من يرى شروطا يجب أن تتوفر في عمل ما ، لكي حتى يوصف بالعمل الفاسد والتي يمكن حصرها في الأتي:[40]

- توفر انتهاك مبدأ أساسي وهو مبدأ التعامل مع الأفراد على أساس المساواة وليس هناك تفضيل لشخص على آخر لقرابته أو علاقته الشخصية ، وان يتعامل أي طرف معاملة مالية بشكل يعكس عدم الالتزام بالحياد .
- أن يكون تضارب المصالح واضح ومقصود
- أن تتوفر وجود مصلحة للطرفين في ارتكاب مخالفة ما ، مع انه لا يلزم بالضرورة أن تكون هذه المصلحة ذات طبيعة نقدية ، أي قد تكون في شكل تقديم خدمات ، أو مجاملات ، أو هدايا غير نقدية أو مالية .

إن الفساد اليوم أصبح يناقش علنا في معظم البلدان ، حتى وان وجدت قلة ترفض التعرض له ، فحق لكل السياسيين ورجال الأعمال والصحفيين والمجتمع المدني ، أن يقولوا بصوت واحد يجب القضاء على هذه الآفة بصورة عاجلة ، وان كانت لديهم صعوبة في الاتفاق على معنى دقيق للفساد ، حتى في التعريف الأكثر استخداما ، والذي يعرف الفساد بأنه استغلال الصلاحيات الممنوحة للموظف العام في الإثراء الشخصي[41] .

مما سبق يمكن القول أن الفساد ظاهرة تنتشر في اغلب المجالات نتيجة غياب القيم الأخلاقية التي تبين حدود المصلحة الخاصة وتمنع التعدي على

مصلحة الآخرين ، كما يعبر الفساد عن ضعف المساءلة والمحاسبة لدى المصالح والإدارات والأجهزة الحكومية المسئولة عن تامين المساواة والعدالة بين الأفراد في الانتفاع من الخدمة العامة بشكل غير قابل للتجزئة ولا للانتقاء .

قائمة المراجع

[1] - عامر الكبيسي ؛ الفساد والعولمة ، تزامن لا توأمة . [د ، م ، ن] : المكتب الجامعي الحديث ، 2005 . ص 8 .

[2] - محي الدين محمد بن يعقوب الفيروز أبادي ؛ القاموس المحيط . القاهرة : دار الحديث ، 2008 . ص 1246 .

[3] - La rousse ,dictionnaire français . disponible sur : http://www.larousse.fr/dictionnaires , page web consulter le : 10/11/2017 .

[4] - عامر الكبيسي ؛ الفساد والعولمة ، تزامن لا توأمة . مرجع سابق . ص 8 .

[5] - منير الحمش ؛ "الاقتصاد السياسي للفساد". مجلة المستقبل العربي . العدد 328 . لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2006 . ص 62 .

[6] - المرجع نفسه .

[7] - عنترة بن مرزوق ؛ "معضلة الفساد وإشكالية الحكم الرشيد في الجزائر" . رسالة دكتوراه . (قسم العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، جامعة الجزائر 3 ، 2013) . ص 41 .

[8] - المرجع نفسه . نقلا عن : المرسي السيد حجازي ، التكاليف الاجتماعية للفساد . المستقبل العربي . العدد 266 . أفريل 2001 ، ص 19 .

[9] - Seumas Miller , Corruption and Anti-Corruption in Policing: Philosophical and Ethical Issues . Switzerland : Springer International Publishing AG ,2016 .p 23.

[10] - Ibid . p 23-24 .

[11] - عبد الله بن حاسن الجابري ؛ "الفساد الاقتصادي أنواعه . أسبابه. آثاره وعلاجه ". ورقة مقدمة للمؤتمر الإسلامي الثالث للاقتصاد الإسلامي ، جامعة أم القرى ، المملكة العربية السعودية : (د ، ت ، ن). ص 10

[12] - Andris ZIMELIS; (NON)DETERMINANTS OF CORRUPTION: A SCEPTICAL VIEW FROM EASTERN

EUROPE . Journal of Comparative Politics . Volume 4. Number 2, July 2011. p 05 .

[13] - عبد الله بن حاسن الجابري ؛ مرجع سابق . ص 10 .
[14] - عنترة بن مرزوق ؛ مرجع سابق . ص 38 .
[15] - محمود عبد الفضيل ؛" مفهوم الفساد ومعاييره" . في مؤلف : الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية . ط2 . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2006 . ص 81 .
[16] - منير الحمش ؛ الاقتصاد السياسي الفساد - الإصلاح – التنمية . دمشق : منشورات اتحاد الكتاب العرب ، 2006 . ص 14.
[17] - ؛ "الاقتصاد السياسي للفساد" ؛ مرجع سابق . ص 63 .
[18] - عبد العالي حاحة ؛ "الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر" . رسالة دكتوراه .(قسم الحقوق ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة بسكرة ، 2013) . ص 20 . نقلا عن : عبد الكريم بن سعد إبراهيم الخثران ؛ "واقع الإجراءات الأمنية المتخذة للحد من جرائم الفساد من وجهة نظر العاملين في أجهزة مكافحة الرشوة في المملكة العربية السعودية" . رسالة ماجستير.(قسم العلوم الشرطية ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض : 2003) . ص 21 .
[19] - المرجع نفسه .
[20] - هناك اختلافات حول تعريف الفساد، يرجع اغلبها إلى ذلك التباين في خلفيات المفكرين وتخصصاتهم العلمية ، والفلسفية ، وكذا تباين المعايير المجتمعية والحضارية ،التي تعتمد في فرز السلوكيات والممارسات الفاسدة ، وعلى العموم فقد كانت اغلب المجتمعات لوقت ليس بالبعيد تجمع على اعتبار الرشاوى والوساطة والعمولات ، ممارسات فاسدة ،و بالرغم من تباين أديانها ، ولغاتها وقاراتها ، غير انه اليوم لا يوجد مثل هذا الاتفاق . عامر الكبيسي ؛ الفساد والعولمة تزامن لا توأمة . الرياض : المكتب الجامعي الحديث . 2005 . ص 63 .
[21] - Helping Countries Combat Corruption: " The Role of the World Bank ; How do we define corruption? " The world Bank Group: http://www.worldbank.org/publicsector/anticorrupt/corruptn/cor02.htm . 11/09/2014.
[22] - الترابي علي البشير؛ مفهوم الفساد وأنواعه في ضوء نصوص القران الكريم والسنة المطهرة . مجلة جامعة القران الكريم والعلوم الإسلامية .

العدد 11 . (د ، م ، ن) : (د ، د، ن) 2005 . ص 111 .
[23] - فراس مسلم أبو قاعود ؛ "الوقاية من الفساد الإداري ومكافحته من منظور الفكر الإسلامي" . مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة .العدد 36 . بغداد : 2013 . ص 146 – 147 .

[24] - سورة الروم : الآية 41 .
[25]- سورة القصص : الآية 83 .

[26] - الترابي علي البشير؛ مرجع سابق . ص 112 – 113 .
[27] - سورة الأعراف : الآية 56 .
[28] - سورة الشعراء : الآية 52
[29] - سورة المائدة : الآية 33 .
[30] - الترابي علي البشير؛ مرجع سابق . ص 113 .
[31] - المرجع نفسه . ص 118 .
[32] - صحيح البخاري . رقم (52) .
[33] - الترابي علي البشير؛ مرجع سابق . ص 149 . نقلا عن : داوود عماد الشيخ ؛ الفساد والإصلاح . دمشق : منشورات اتحاد الكتاب العرب ، 2003 . ص 13.
- عامر الكبيسي؛ مرجع سابق . ص 64 . [34]
- المرجع نفسه .[35]
- المرجع نفسه. ص 339 .[36]
[37] - حسين محمود حسن ؛" دراسة تحليلية لأسباب الفساد في مصر قبل ثورة 25 يناير ، نحو رؤية مستقبلية لمنع ومكافحة الظاهرة ". دراسة صادرة عن مركز العقد الاجتماعي ، مصر : 2011 . ص 10 ، 11 .
[38] - المرجع نفسه . ص 11 .
[39]- في هذا الصدد يقول احد الحكماء الهنود القدامى (كيوتا) في كتابه **ارثا شسترا** حول الفساد(... وحيث أن الإنسان لا يستطيع أن يقول بكل تأثير عندما يرى سمكة موجودة داخل الماء ، ما إذا كانت تلك السمكة تشرب من الماء الموجودة فيه أم لا ، فان من الصعوبة معرفة إذا كان موظف ما يأخذ رشوة أو لا يأخذ رشوة ، أثناء قيامه بعمله) ، انظر: علاء فرحان طالب ؛ على الحسين حميدي العامري ؛"إستراتيجية محاربة الفساد الإداري والمالي ، مدخل تكاملي" : الأردن : دار الأيام للنشر والتوزيع ، 2014 . ص 24 .
[40] - إرشادات عملية لمكافحة الفساد ، مكافحة الفساد : التوجه إلى القطاع الخاص . وثيقة صادرة عن مركز المشروعات الدولية الخاصة ، CIPE الخاصة CIPE ، جمعية الشفافية الكويتية ، 2008 . ص 3 . متاح في: http://www.transparency.org.kw.au-ti.org/books/www.transparency.org.kw.au-ti.org/ar/index.php/books/administrative-corruption/171/index.html ، تاريخ الاطلاع : 2019/09/11 .
[41] - Qu’est-ce que la corruption , http://www.observateurocde.org/news/archivestory.php/aid/142/Qu_est-ce_que_la_corruption_.html page web consultée le: 16/09/2014 .